

وشرع في السنة
التاسعة من
الهجيرة الهجرية

والكاهن هذه الاغتسال غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت **نفسه**
قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد الفسقل للمسحون في نوي
اسبابها الاغتسال من الجنوب فانه بنوي الجنابة وكذا اياه
المضي عليه ذكره صاحب الفروع وهو محل هذا اذا احتج او احتج
عليه بعد بلوغه لقول الشافعي قل من جاز الاوانزل اما اذا
جن او احتج عليه قبل بلوغه ثم افاق قبله فانه بنوي السب
كفوره **فصل في المسح على الخفين** واخباره كثيرة في
ابي حنيفة وجبان في صحبه مما عني ابي بكره الله صلى الله عليه واله
عليه وسلم الرخص للمسافر ثلاثة ايام وللبهمن والمقدم
يوما وليلته اذا نظهر فليس خفيه ان يسبح عليه مما ورودي وهي المنيقا
ابن المنذر عن الحسن البصري انه قال حدثني سمعون بن عبد الله بن مهران
من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين له تخلوا
وقال بعض المغسرين ان قرأة الجري في قوله وارجلكم
للمسح على الخفين **فصل في الوضوء**
بدايت غسل الرجلين فالواجب على لابس الغسل او
المسح والغسل افضل مما قاله في الروضة في اخر صلاة
المسافر بغير ترك المسح وخفيه عن السنة او شيئا في
حوائذ اي في طمأنينة نفسه لانه لا يشك هل يجوز قبله
اولا او حاق فوات الواجبات او عرفة او انقاد اسرار نحو ذلك
فالمسح افضل بل يكره تركه في الاولى وكذا القول في ساير
الوخص ولللابيق في الاخيرتين الوجوب وخرج بالوضوء
انزله النجاسة والغسل ولو مندوبا والمسح فيهما والمسح
على الخفين مسح خنرجل مع غسل الاخرى فلا يجزى والاشهر
وكان من فضل المسح في السالمه الا ان يبق بعض اللقطة فلا يلحق
ذلك حتى يلبس ذلك البعض حقا ولو كانت احدى رجله عليه

قوله عن ابي حنيفة
واسمه يقع بالقفا
مصحف ابن الخياط
ابن كلبه فضحت
كتبه هذا الكتاب
تدبيره الى التبر من
حجته الطابق بغير
قول لو مندوبا فلا
تزوجها الثاني
فصل في غسل الخفايا
سبب الوجوب امر
حجرت عن الخروج من
التاريخ الا وكذا
وكان من فضل المسح
بها

لغيره

لغيره الياس الاخرى الحق للمسح عليه اذ يجب التيمم عن
العلة فهي كالمسح بها وما يجمع المسح **فصل في مسح الخفين**
ونتركها رابعا فما استمر به الاول **فصل في مسح الخفين**
الحقين **فصل في مسح الخفين** اي تمام **فصل في مسح الخفين**
للحديث السابق فلو لبسهما قبل غسل رجليه وغسلهما في خفا والاقبال مسحهما
الخفين تحت المسح الا ان يتبعهما من موضع القدم ثم يدخلها
في الخفين ولو ادخل احداهما بعد غسله ثم غسل الاخرى
وادخلها تحت المسح الا ان ينزع الاول من موضع القدم
ثم يدخلها في الخفين ولو غسلها في ساق الخفين ثم يدخلها
موضع القدم جاز المسح ولو ابتدئ اللبس بعد غسلها ثم
احد قبل وصولها الى موضع القدم لم يجز المسح ولو كانت
عليه الخردات فتسبل بعضا الوضوء عنها وليس الخن قبل
غسل باق يذونه لو مسح عليه لانه ليسه قبل كمال الطهر
فان قيل لفظه كمال الحاجة اليها لان حقيقة الطهر
ان يكون كاملا ولذلك اعترض الرافي على الوجوب بانه لا حاجة
اليه قبل التامل من غير غسل رجلية او احداهما ينتظر ان
يقال انه ليس على طهر **جيب** بان ذلك ذكر تأكيدي
اولا حتما توهم اعادة البعض الثاني من الشروط
فصل في مسح الخفين من الشروط
في الوضوء وهو القدم بكمية من سائر الخرافة لان الاعلاء
قلوروي القدم من اعلاها كان كان واسع الراس لم يضر
عكس سائر المورة فانه من الاعلاء وليس ان لاس الاسفل
لان القميص مثلال في ستر العورة فيجوز لستر اعلا البدن
والخن بغير لستر اسفل الرجل فان قصر عن محل الفرض
او كان يتحرك في محل الفرض ضررا ولو حوت البطانة ان

قوله كالمسح
التي مثلها فلا يصح
ان يلبس
مما
الكه
من
الكه
ممن
بها
بها
بها
بها
بها
بها